النموذج المقترح لحكم الإسلاميين

شهد مطلع القرن الماضي إرهاصات ولادة قرن بلا خلافة إسلامية، ولقد احتشدت في هذه الحقبة مشاعر وأفكار ومخاوف وآمال متباينة ومتفاوتة، تعبر عن التطورات السريعة التي شهدتها المنطقة العربية والإسلامية، فلقد كانت الخلافة مفهوما يستمد القادة والساسة والعسكريون منه الشرعية الدينية، يقول الدكتور محمد محمد حسين "كانت النزعة الإسلامية غالبة على العصبية الجنسية والرابطة القومية في مصر، إلى أوائل القرن العشرين، ولذلك لم يكن المصريون يجدون غضاضة في الاعتراف بسلطة الخليفة التركي، وحين ثار عرابي على فساد أساليب الحكم في مصر وعلى تغلغل النفوذ الأجنبي لم يخطر بباله أن يخلع طاعة الخليفة أو يخرج عليه، فهو يعرض عليه خطواته مستمدا منه السلطة في كل ما يفعل"[1]، وقد أحدث قرار إلغاء منصب الخلافة عام 1923م زلزالا صادما للمسلمين في كافة أرجاء العالم، عبّر عنه الأدباء والشعراء والكتاب بصور مختلفة، نورد مثالا عنه ما قاله أمير الشعراء أحمد شوقي

ضجت عليك مآذن ومنابر
وبكت عليك ممالك ونواح
الهند والهة ومصر حزينة
تبكي عليك بمدمع سحاح
والشام تسأل والعراق وفارس
أمحا من الأرض الخلافة ماح؟

1 الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر/د. محمد محمد حسين/الجزء الأول/الصفحة 1/المطبعة النموذجية/الطبعة الثانية 1382 هجريا.

وشعر المسلمون بفراغ سياسي للمنصب الرمز الذي تستمد منه الشرعية، وكان رد الفعل الساخط يساوي حجم الصدمة القاصمة، وكانوا يعتقدون أن ما يحتاجه الإسلام حينذاك هو المطالبة بإعادة الخلافة الإسلامية كرد فعل لانهيار الدولة العثمانية، ورغم صعوبة تحقيق هذا الهدف كانت النفوس مهيأة له في ظل أجواء تلك المرحلة التي ترعرع جيلها في ظل الخليفة العثماني، وكان الاتجاه السائد حينذاك هو وجوب استمرار الخلافة بانتقالها إلى بلد إسلامي آخر كمصر أو الحجاز أو غيرهما، وجاءت محاولات لشغل هذا المنصب -في تلك الفترة- من الملك حسين بن علي ملك الحجاز وأمان الله خان ملك الأفغان، كما راجت فكرة ترشيح الملك فؤاد ملك مصر كخليفة بديل[1]، وبعدها وقع أربعون عالما من الأزهر على عريضة يعربون عن رأيهم بعدم صلاحية مصر لتكون دارا للخلافة بسبب تسلط الانجليز عليها، وحمي وطيس الكتابة في أمر الخلافة حتى أصبح حديث الساعة والشغل الشاغل للصحافة، وأصبحت فكرة الخلافة بحد ذاتها مجالا للنقاش الفكري بين غالبية مؤيدة وأقلية رافضة[2]، كما عقدت اجتماعات شتى في مختلف بقاع العالم الإسلامي تمخضت عن ضرورة عقد مؤتمر عام يحضره ممثلون عن الدول الإسلامية كلها، وبعد ثلاث سنوات من إلغاء الخلافة انعقد المؤتمر آخر الأمر -بعد أن تأجل مرتين قبل ذلك- في مايو 1926م، وحضره أربعة وثلاثون عضوا يمثلون أنفسهم، لينتهي بفشل وإعلان مخيب للآمال، حيث قرر المؤتمر أن "الخلافة الشرعية المستجمعة لشروطها المقررة في كتب الشريعة الغراء، التي من أهمها الدفاع عن حوزة الدين في جميع بلاد المسلمين، وتنفيذ أحكام الشريعة الغراء فيها لا يمكن تحقيقها بالنسبة للحالة التي عليها المسلمون الآن"، لقد تم التراجع عن هدف إعادة

---

1 فهذا السلطان عبد الحميد يقول: «أراد الإنجليز أن يكون الخديوي في مصر خليفة للمسلمين، ولكن ليس هناك مسلم صادق واحد يقبل أن يكون الخديوي أميراً للمؤمنين، لأنه بدأ دراسته في جنيف وأكملها في فيينا وتطبّع بطابع الكفار»، مقدمة مذكرات السلطان عبد الحميد ص8، للدكتور محمد حرب.

2 أسفرت هذه المعركة عن أربعة كتب، اثنان يؤيدان إلغاء الخلافة وهما "الخلافة وسلطة الأمة" ترجمه عن التركية عبدالغني سني، و"الإسلام وأصول الحكم" للشيخ علي عبدالرازق، واثنان يعارضان إلغاء الخلافة وهما "الخلافة أو الإمامة العظمى" لمحمد رشيد رضا، و"النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة" للشيخ مصطفى صبري.

الخلافة الإسلامية، وتأسست فتوى العلماء المجتمعين من مختلف بقاع الأرض على مبدأ عدم ملائمة الظروف.

1.5 البحث عن الهدف

أدرك المسلمون أن الإسلام في ظل الظروف الدولية القائمة آنذاك لا يحتاج إلى خلافة بقدر ما يحتاج إلى الاستقلال، فالخلافة لا تقوم في بلدان ترزح تحت حكم الاستعمار، لذا استسلموا لعمليات التقسيم والتجزئة والأقطار المصطنعة وتطبعوا بالآصرة القطرية، بينما هبت موجة من حركات الاستقلال في معظم أقطار العالم العربي، في العراق وسورية وليبيا ومراكش، والتي قابل الاستعمار بعضها بمنح استقلال صوري لبعض الأقطار، كاستقلال العراق الذي قال فيه معروف الرصافي:

لنا ملك وليس له رعايا
وأوطان وليس لها حدود
وأجناد وليس لهم سلاح
ومملكة وليس لها نقود
وكم عند الحكومة من رجال
نراهم سادة وهم العبيد
وليس الانجليز بمنقذينا
وان كتبت لنا منهم عهود

ومع نشوء الدولة القطرية في العالم العربي برز مفهوم العلمانية الذي يسعى لوضع جميع المواطنين على مسافة واحدة من الحقوق والواجبات في الوطن الواحد بغض النظر عن دياناتهم وعقائدهم، وهو ما عرف بمبدأ فصل الدين عن الدولة، وهو مفهوم سياسي مستحدث في ديار المسلمين، خاصة لذلك الجيل الذي عاش تحت ظلال الخلافة، وجلبت الدولة المعاصرة معها أفكارا جديدة حول الانتماء القومي والهوية السياسية والاقتصاد، بعضها سعى للعودة بالأصول التاريخية لما قبل الإسلام، وبعضها ذهب مذهبا قوميا عربيا، وبعض آخر طالب بالذوبان في الهوية الغربية، وآخرون طالبوا بهوية أممية وتحرير الإنسان من ظلم الرأسمالية، ونشأت

أجيال تطبعت على آصرة الأقطار التي تعيش فيها، واختلطت الأمور وتشابكت وتعددت الجبهات أمام العاملين للإسلام، وفي ظل هذه الظروف تضاءلت الأفكار المتعلقة بالخلافة لينحصر هدف أولئك العاملين بتطبيق الإسلام في الإطار القطري أو الوطني، وعلى إثر ذلك نشأت حركات إسلامية مختلفة هدفها الحفاظ على الإسلام كأساس للهوية، فسلك بعضهم مسلكا خيريا مثل جمعية الشبان المسلمين، وبعضهم مسلكا اجتماعيا مثل جماعة التبليغ والدعوة، وبعضهم مسلكا سياسيا كحزب التحرير وبعضهم مسلكا جامعا مثل جماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية بباكستان، ولعل أبرز تلك الجماعات التي قامت بتلك الفترة هي جماعة الإخوان المسلمين التي رأت أن الخلافة هدف استراتيجي لا يتحقق في مرحلة واحدة، وجعلته المرحلة الأخيرة ضمن مراحل متعددة، وهو ما أكده مؤسس جماعة الإخوان الإمام حسن البنا في رسائله حيث اعتبر أن الخلافة رمز الوحدة الإسلامية وشعيرة يجب الاهتمام بشأنها، واعتبر منصب الخلافة مناط كثير من الأحكام، كما اعتبر العمل على إعادتها في رأس منهجهم، لكنها مرحلة ضمن إستراتيجية بعيدة المدى تتضمن مراحل عدة، يمكن أن تبدأ بالتعاون الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين الشعوب الإسلامية كلها، ثم تكوين أحلاف ومعاهدات ومؤتمرات بينها، ثم تكوين عصبة للأمم الإسلامية ينتج عنها اختيار الخليفة، ولكنه بجوار هدفه الاستراتيجي وضع هدفين لمرحلته، الأول: تحرير الوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي، والثاني: أن تقوم دولة إسلامية في هذا الوطن الإسلامي المحرر، وحدد ثلاثة وسائل لتحقيق تلك الأهداف هي الإيمان العميق والتكوين الدقيق والعمل المتواصل، ليبدأ عنده مشوار إقامة الدولة بأولويات المرحلة كالتالي: إعداد الفرد المسلم، إعداد المجتمع المسلم، إقامة الدولة المسلمة، غير أن هذا الطريق الطويل وغير المباشر دفع حزب التحرير ليعلن في مطلع الخمسينات أن الطريق إلى دولة الخلافة لا يحتاج إلى هذه المراحل من الإعداد والتجهيز لأنه عملية فكرية وسياسية[1]، فعاد

1 يقول الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله (مؤسس الحزب) في مقاله منشورة له بتاريخ 1968/3/8م ومنشورة على موقع منتدى الخلافة الإسلامية "إن الارتفاع الفكري هو الذي يحدث النهضة، وأما الارتفاع الاقتصادي فلا يُحدث نهضة، بدليل أن الكويت مرتفعة اقتصادياً أكثر بكثير من هولندا، ومع ذلك فهولندا ناهضة والكويت ليست ناهضة. وكذلك الارتفاع الأخلاقي ليس نهضة، بدليل أن المدينة المنورة هي من أعلى

ليتبنى فكرة إعادة الخلافة من جديد بعد أن أعلن المؤتمر الإسلامي للخلافة عام 1926 بعدم إمكانية إقامتها في ظل الظروف القائمة، وبناء على ذلك تقدم بطلب ترخيص لحزب سياسي رسمي في الأردن لتحقيق أهدافه من خلالها[1]، ويعتبر الحزب

بلدان الدنيا أخلاقاً وباريس تشتهر بدعارتها، ومع ذلك فالأولى ليست ناهضة والثانية ناهضة. وكذلك إقامة الحكم على أنظمة وقوانين لا يوجد نهضة، بدليل أن مصطفى كمال أخذ الأنظمة الغربية والقوانين الغربية وأقام الحكم عليها في تركيا وأخذ يطبقها واستطاع أن يطبقها بالفعل عن طريق القوة، ولكنه لم يوجد نهضة، فلم تنهض تركيا بل انحطت عما كانت عليه وأصبحت في الوقت الحاضر من أحط البلدان. ثم إن أقرب مثال على ذلك ما قام به جمال عبد الناصر في مصر فإنه منذ سنة 1952م أقام الحكم على أنظمة وقوانين، فأقامه في أول الأمر على تغيير نظام الحكم بوضع النظام الجمهوري مكان النظام الملكي، وعلى توزيع الأراضي. ثم انتقل به الأمر على أنظمة اشتراكية مما يسمى باشتراكية الدولة، ومضى عليه الآن ستة عشر عاماً، و لم يوجد أي نهضة، بل على العكس مصر اليوم من ناحية فكرية واقتصادية وسياسية أحط منها قبل سنة 1952، أي قبل انقلاب الضباط، ومقارنة أعضاء برلمانها اليوم أي مجلس الأمة بأعضاء برلمانها قبل سنة 1952 من حيث المقدرة الفكرية والسياسية يرى الفارق فكرياً وسياسياً بين الأمس واليوم، والوضع فيها يحول دون النهضة. لأن إقامة الحكم على أنظمة وقوانين لا توجد نهضة، وإنما الذي يوجد النهضة هو فقط إقامة الحكم على فكرة. غير أن هذه النهضة قد تكون نهضة صحيحة وقد تكون نهضة غير صحيحة. فأوروبا نهضت على فكرة فصل الدين عن الدولة، وكذلك روسيا نهضت على فكرة المادية والتطور المادي وأقامت الحكم على هذه الفكرة سنة 1917، ولكن هاتين النهضتين باطلتان، لأن كلاً منها ليست قائمة على أساس روحي. إذ النهضة الصحيحة هي الارتفاع الفكري القائم على أساس روحي، فإن لم يكن الارتفاع الفكري قائماً على الأساس الروحي فإنه يكون نهضة ولكن لا تكون نهضة صحيحة. ولا توجد نهضة صحيحة مطلقاً سوى النهضة على أساس الفكرة الإسلامية أي سوى النهضة الإسلامية، لأنها وحدها ارتفاع فكري قائم على الأساس الروحي. غير أن إقامة الحكم على فكرة الإسلام لا تعني القيام بانقلاب عسكري وأخذ الحكم وإقامته على الفكرة، فإن هذا لا يوجد نهضة، ولا يمكن من الثبات في الحكم، وإنما يعني إفهام الأمة أو الفئة الأقوى في الشعب الفكرة الإسلامية المراد إنهاض الأمة عليها، وجعلها تبني حياتها عليها، وتتجه في معترك الحياة على أساس هذه الفكرة، وحينئذ يقوم الحكم عن طريق الأمة على هذه الفكرة، وبذلك تحصل النهضة قطعاً."
http://xhunter.yoo7.com/t670-topic?highlight=%DE%D6%ED%CA%E4%C7+%E1%ED%D3%CA

1 وفي السابع عشر من شهر نوفمبر سنة 1952م، تقدم خمسة من الأعضاء المؤسسين للحزب بطلب رسمي لوزارة الداخلية الأردنية، بهدف الحصول على رخصة إنشاء حزب سياسي، وهم:. 1 تقي الدين/رئيساً للحزب، 2. داود حمدان/نائباً للرئيس وسكرتيراً للحزب، 3. غانم عبده/أميناً للصندوق، 4. د. عادل النابلسي/عضواً، 5. منير شقير/عضواً، ثم استكمل الحزب الإجراءات القانونية المطلوبة في قانون الجمعيات العثماني،

من أوائل من أصدر مشروع دستور لدولة الخلافة التي يتصورها، أما الإخوان، فرغم أنهم أعلنوا نهجهم المرحلي في إقامة الدولة الإسلامية إلا أن تاريخهم حفل بمعارك الصراع على السلطة مع الأنظمة القائمة في كثير من الأقطار، وهو ما جعل الأنظمة تتخذهم خصوما سياسيين وتضيق عليهم وتزجهم بالمعتقلات والسجون والمحاكمات الظالمة، الأمر الذي دفع المفكر الإسلامي البارز سيد قطب في منتصف الستينات يعيد صياغة فكر الإخوان ويعتبر العمل السياسي في ظل النظام الدولي الراهن مضيعة للجهد والوقت، وطالب الإخوان بالعودة إلى تعاليم حسن البنا التي حددها في الإيمان العميق والتكوين الدقيق والعمل المتواصل لبناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، غير أنه في مطلع الثمانينات أعاد المرشد الثالث عمر التلمساني الإخوان من جديد إلى حلبة العمل السياسي، ورغم أن الإخوان لم يراجعوا إستراتيجية الخلافة ولا أهدافها التي وضعها حسن البنا منذ أربعة عقود، إلا أن مجمل أعمالهم وممارساتهم تقود إلى أنهم أكتفوا بالتحول إلى قوة ضاغطة بالمجتمع والسياسية، إذ شهدت العقود الثلاثة الأخيرة لهم جهدا تعبويا في حشد الأنصار والمؤيدين، وأعمالا خيرية لسد احتياجات الناس، ونشاطا سياسيا في النقابات والمجالس الانتخابية، ولعل المراجعة الوحيدة للأهداف هي تلك التي تمت لدي تنظيم الإخوان المسلمين بالكويت في مطلع الثمانينات، حيث اعتبر أعضاؤه أن الكويت كدولة صغيرة لا تعد صالحة كمسرح لقيام دولة إسلامية، وأن السعي لإصلاح النظام القائم أجدى من محاولات تغييره، وهو ما أدى إلى إلغاء هدف إقامة الدولة الإسلامية من نظامهم كسابقة أولى في التنظيمات القطرية للإخوان المسلمين،

وأن مركز الحزب هو القدس، وأخذ (علم وخبر) حسب القانون، وبتقديم الحزب بيانه للحكومة مرفقاً بنظامه الأساسي، ونشر الكيفية من قبله في جريدة الصريح العدد 176 المؤرخ في 1953/3/14م، أصبح حزب التحرير حزباً قانونياً اعتباراً من يوم السبت الواقع في 28 جمادى الثانية سنة 1372هـ الموافق 14 آذار (مارس) سنة 1953م، وصارت له الصلاحية بمباشرة نشاطه الحزبي وممارسة كافة الأعمال الحزبية التي ينص عليها نظامه الأساسي، وفق قانون الجمعيات العثماني المعمول به، إلا أن الحكومة استدعت مؤسسيه الخمسة وحققت معهم واعتقلت أربعة منهم، ثم أصدرت بتاريخ 7 رجب سنة 1372هـ الموافق 1953/3/22م بياناً اعتبرت فيه حزب التحرير غير قانوني ومنعت القائمين عليه من أي عمل (أي من النشاط الحزبي)، وبتاريخ 1953/4/1م أمرت بنزع لافتات حزب التحرير المعلقة على مكتبه في القدس ونزعتها بالفعل.

وكانت هذه المرة الأولى في تاريخ الإخوان المسلمين التي يشطب فيها هدف إقامة الدولة الإسلامية من النظام الأساسي لتنظيم قطري.

يتضح من العرض السابق التالي:

1. أن إعلان علماء الدين بعدم إمكانية تنصيب خليفة للمسلمين عام 1926م كان رأيا قائما على فهم سياسي للواقع ومراعيا متطلبات الفتوى الشرعية، فقد اعتمد هذا الموقف على تحليل المشهد السياسي وفحص عناصر القوة عند المسلمين وعند خصومهم، وعندما تأكدوا أن المسلمين فاقدوا الاستقلال الحقيقي، وأن قراراتهم الخارجية تخضع لإرادة الدول الكبرى، أدركوا أنه لا جدوى من تنصيب خليفة، ما لم يتم طرد المستعمر وتحرير البلاد منه، وهو ما عرف فيما بعد بالاستقلال.
2. إن الاستقلال الذي عناه علماء 1926م كان يعني أن تكون إرادة المسلمين حرة ومتساوية مع غيرها من الأمم والأديان، وأن تكون عصمة دمائهم وأموالهم بيدهم لا بيد خصومهم، وهو يختلف عن الاستقلال الذي نالته كل الدول الإسلامية بعد الحرب العالمية الثانية، والذي يجعل أمة الإسلام خاضعة لنظام عالمي تتحكم فيه نفس الدول التي كانت مصنفة بأنها مستعمرة ومحتلة، وهي نفسها التي منحت هذا الاستقلال المنقوص.
3. إن من الجماعات الإسلامية التي سعت لإقامة دولة مسلمة في أقطارها، أو أسلمة الدولة القطرية الحديثة، لم تملك الوعي الذي كان لدى علماء 1926م، فهم إما لم يدركوا أن أقطار المسلمين لم تحظ باستقلال حقيقي في ظل النظام الدولي القائم، أو لم يعلموا أن دولة الإسلام لا تقوم على إرادة منقوصة، ولا تكون عصمة أموالهم ودمائهم بيد غيرهم.
4. أما الذين كان لديهم الوعي الكامل بطبيعة النظام الدولي وحقيقة الاستقلال الممنوح للأقطار الإسلامية فقد ساروا في ثلاثة اتجاهات: الأول تربوي والذي مثله سيد قطب، والثاني جهادي ومثله عبدالله عزام، والثالث براغماتي ومثله أربكان.
5. في الاتجاه الأول طالب سيد قطب الإسلاميين بالانصراف عن العمل السياسي وأنشطته طالما أن النظام الدولي لن يتيح إقامة دولة إسلامية مستقلة تتساوى

في حقوقها وواجباتها مع الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي، ورأى أن ما يحتاجه الإسلام في مثل هذا الظرف التاريخي، الذي يتشابه من الناحية السياسية مع الجاهلية الأولى التي نشأ فيها الإسلام، هو إنشاء جيل يستمد تصوراته وأفكاره عن الكون والحياة والإنسان من القرآن الكريم، وأن مثل هذا الجيل يجب أن يحافظ على تكوينه من آثار المجتمع الدخيلة، وذلك بإحاطته بجدران من العزلة الشعورية، ويرى قطب أن نشوء مثل هذا الجيل وتأثيره على محيطه العام كفيل بأن يمهد الطريق للاستقلال الحقيقي للمسلمين[1].

6. غير أن هذا الاتجاه فُسّر على غير مقصده بعد إعدام منظّره الأول، إذ فهم من المطالبة بالنأي عن العمل السياسي أنه اعتزال لبقية أنشطة المجتمع المختلفة، وأدى إلى تطرف فكري يتهم المجتمع تارة بالكفر وتارة بالجاهلية، ونشأت عنه جماعات اعتزلت المجتمع برمته وسكنت المناطق غير المأهولة تحت دعوى الهجرة، وانتهى أمرها كله بالصدام مع السلطات الرسمية[2].

7. وفي الاتجاه الثاني طالب عبدالله عزام الإسلاميين بصرف جهودهم على جبهات القتال التي يقاوم فيها المسلمون قوات احتلال لأراضيهم أو يقاتلون لحفظ كياناتهم ضد الإبادة، مثل فلسطين وأفغانستان والمسلمين بالفلبين وتايلند والشيشان، ورأى عزام أن جبهات القتال هي أفضل الوسائل لإعداد المسلمين، فضلا على أنها تصنع قوة حقيقية على أرض الواقع تجبر النظام الدولي على احترامها، ويبني عزام توجهه هذا بناء على قراءته للتاريخ الإسلامي وفق ما جاء بالحديث المروي عن النبي ﷺ "ما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا"، ويرى أن الهزائم المتتابعة لأمة الإسلام سببها تركها للجهاد.

8. ورغم أن عزام نفّذ تصوره للحل الإسلامي بالقتال على الجبهة الأردنية الإسرائيلية تحت مظلة منظمة "فتح" مع مجموعات من الإخوان المؤمنين

---

1 انظر فصل جيل قرآني فريد في كتاب معالم في الطريق لسيد قطب رحمه الله.

2 مثل الجماعة التي أطلق عليها الإعلام المصري "التكفير والهجرة" بزعامة مصطفى شكرى، ومثل مجموعة من تلاميذ سيد قطب داخل السجون والمعتقلات والتي انتهى خلافها مع قيادة الإخوان بالانفصال.

برؤيته، ثم بعد ذلك بالقتال ضد السوفييت على الجبهات أفغانية، إلا أن توجهه هذا انتهى بعد اغتياله إلى قيام جماعات جهادية مناوئة للنظام الدولي، كثير منها من صنع المخابرات ورجال الأمن بالعالم لإثارة الفوضى داخل الحركات الإسلامية والإساءة إلى الإسلام، لذلك تميزت أعمالها بالعنف الذي يمحو الأخضر واليابس ويقضي على المذنب والبريء، وعكست معظم عملياتها حروبا خفية بين مخابرات الدول، ونقلت مواجهاتها القتالية من ميادين القتال الحقيقية إلى إرهاب الدول المجتمعات، وانتهى حالها باصطفاف عالمي ضدها وحرب مواجهة سميت الحرب على الإرهاب، أما القليل الذي تأسس وفق منظور عزام فقد ضاع في غمرة الفوضى التي خلّفتها الغالبية المتورطة بالعمالة.

9. أما في الاتجاه الثالث، فجاء نتيجة دراسة اتفاقية لوزان ومقررات مؤتمر كامبل، والتي قادت البروفسور أربكان إلى الاعتقاد بصعوبة قيام دولة إسلامية مستقلة في ظل النظام الدولي القائم، ولذلك وجّه فكره لاستكشاف ما يحتاجه الإسلام في عالم يسيطر عليه خصومه، وانتهى تفكيره إلى التوجه للعمل داخل النظام الدولي ووفق قوانين اللعبة الدولية، فإذا كانت قوانين اللعبة تعارض قيام دولة إسلامية مثلما تعارض قيام دولة نازية، لكنها لا تعارض بناء اقتصاد صناعي قوي مثل ما حصل في المانيا المهزومة، فالاقتصاد القوي قلب المهزوم منتصرا وجعله يتصدر القرار الأوروبي، وقوانين اللعبة لا تحظر على الدين أن يشكل قوة اجتماعية ضاغطة في دولة علمانية كما هي الكنيسة في الغرب واللوبي اليهودي في أمريكا، لذلك رأى أن المرحلة الراهنة تتحمل بناء دولة علمانية للمسلمين ذات اقتصاد صناعي قوي، وقوة ضغط إسلامية داخل المجتمع، تتزود بثقافة دينية وروحية من خلال الدعوة الإسلامية.

10. حقق أربكان نتائج مذهلة بتجربته في تركيا، وتعود العقبات التي واجهها في مسيرته إلى سببين، الأول: أن العلمانية المطبقة في تركيا تختلف عن العلمانية الغربية، فهي لا تسعى لفصل الدين عن الدولة فقط، بل وفصله عن المجتمع، ولقد استفاد تلميذه أردوغان من سعيه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

لتحويل العلمانية التركية وجعلها متوافقة مع العلمانية الأوربية، وذلك بإتباع الشروط والمعايير الأوروبية اللازمة للحصول على عضوية الاتحاد[1]، أما السبب الثاني: فلأن أربكان غيّر توجهه بعد اتصاله بالمشرق الإسلامي وجعل سياساته تتحدى النظام الدولي والرأسمالية الغربية، وهو ما دفع تلاميذه -بعد الانفصال عنه- للإصرار على المضي بنفس الاتجاه.

2.5 ماذا يحتاج الإسلام في هذه المرحلة؟

التفكير بالنموذج الملائم الذي يجب أن يستخدمه الإسلاميون لحكم الدولة المعاصرة يقودنا إلى السؤال التالي: ماذا يحتاج الإسلام على المستوى السياسي في المرحلة الراهنة من التاريخ؟ فالاجابة على هذا السؤال ستساعدنا على توجيه تفكيرنا نحو صناعة هذا النموذج.

أولا: إذا كانت الإجابة هي الاستقلال كما انتهى علماء 1926م في ردهم على هذا السؤال، فإن الاستقلال الحقيقي الكامل لم يعد متاحا لأمة من الأمم، أو دولة من الدول، بعد التشابك والتداخل في تكوين النظام الدولي الراهن، فحتى الصين وروسيا اللتان تحظيان بالعضوية الدائمة بمجلس الأمن لا تزالان ترزحان تحت سطوة الدولار الأمريكي، والذين يعتقدون أن لديهم قدرة على إبقاء دولتهم حية خارج نطاق النظام الدولي فإن تجربة طالبان شاهد حي على النتيجة المتوقعة، فهذه التجربة الوحيدة التي قامت وفق مفاهيم الدولة في دار الإسلام، وخارج نطاق النظام الدولي، ولكنها انتهت بحرب شاركت فيها كل الدول الغربية بلا استثناء.

ثانيا: وإذا كانت الإجابة هي الحصول على سلطة سياسية يستفيد منها الإسلام بتطبيق بعض أحكامه من خلال المزاوجة ما بين الإسلام والدولة الحديثة المعاصرة، بمعنى أسلمة الدولة الحديثة، فإن ذلك لن يحقق للإسلام نفعا كبيرا حيث ستتحول عملية تطبيق الإسلام إلى عملية انتقائية، مرجعها ما يتلاءم أو

1 ومعاييرها السياسية تلتزم بالحريات السياسية والفكرية لجميع الديانات والمذاهب الفكرية، وتلتزم بحقوق الإنسان، وتسعى لتكريس مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما حرم منه الإسلام في تركيا في ظل علمانية أتاتورك.

يقبله القانون الدولي ونظامه، وإذا ما تمت الأسلمة وفق النموذج الإيراني، أي اختطاف السلطة، فإن ذلك يعني فرض نظام شبه إسلامي بالقوة وقسر الناس عليه، واستبعاد بقية القوى السياسية الأخرى، الأمر الذي يعطي حقا لها بمحاربته والتآمر عليه طالما أن الأسلمة تعني حكم الحزب الواحد وإقصاء الآخرين، مما يجعل الإسلاميون يواجهون جبهات شتى في الداخل والخارج، ويعطي القوى المعزولة والمستبعدة الحق في المعاملة بالمثل إذا آل الحكم إليها من جديد، ورغم أن مثل هذا الأمر يزعزع استقرار الحكم إلا أنه كذلك يطبع الإسلاميين بختم أعداء الديمقراطية.

أما إذا كانت الأسلمة ستتم وفق العملية الديمقراطية، أي باستخدام الأغلبية في المجالس التشريعية وصناديق الاقتراع، فإن ذلك قد يكون مقبولا طالما تم الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية، ولكن تطبيق أحكام الشريعة وفق مبدأ تناوب السلطة له عواقب وخيمة على البنية التشريعية والجهاز الإداري للبلاد، فأي استقرار لتلك البنية التي إذا ما تبدلت الأغلبية البرلمانية تتبدل معها؟ فالقانون الإسلامي الذي يصدره الإسلاميون في فترة حصولهم على الأغلبية البرلمانية سيكون عرضة للإلغاء عندما يفقد الإسلاميون هذه الأغلبية، ما لم يتم الأمر بالتوافق السياسي بين معظم الأطراف.

ثالثا: أما إذا كانت الإجابة على السؤال المطروح هي إعداد الفرد المسلم والبيت والمسلم للوصول إلى المجتمع المسلم والدولة المسلمة، فإن هذه الإجابة قد تمثل جزءاً من حاجة الإسلام، فالتربية ونشر الوعي الإسلامي هما حاجة ماسة وضرورية للإسلام في كل عصر وزمان، ولكنهما يواجهان تحديات كبيرة في هذا العصر، أولها ذلك الفيضان الزاخر من القيم والتصورات والأفكار وأنماط المعيشة التي تتدفق في مناهج التربية وأدوات المعرفة المعاصرة ووسائل الترفيه وأدوات التواصل الاجتماعي الحديثة، وثانيهما التضييق والملاحقة والسجن وأحكام الإعدام التي تواجهها الجماعات الإسلامية الساعية لإعداد أجيال مجندة للإسلام، ثالثهما مستوى المعيشة المتدني لدي أقطار المسلمين، والتي تدفع الغالبية من الناس للبحث عن الأولويات الفردية للمعيشة من مأكل وملبس ومسكن، وتؤخر قضايا الأمة في قائمة أولوياتها، فليس كل الجائعين المتشبثين بالحياة يشغلون بالهم بكرامة الأمة

وكبريائها، وما لم تحط عملية التربية والتوعية بحماية نظام سياسي يتيح الحريات والأمان للجميع، فإن هذه الجهود ستغرق في الطوفان.

رابعا: أما إذا كانت الإجابة على سؤالنا هي: القتال في سبيل الله، أي مقاتلة أركان النظام الدولي القائم وزعزعة استقرار الأنظمة المحلية القائمة، فإن ذلك يعد انتحارا جماعيا في وجه اصطفاف عالمي مدجج بأشد الأسلحة فتكا وتدميرا، فالمعركة لن تكون في مواجهة دولة أو كتلة كما حدث في حرب تحرير أفغانستان، حيث استفاد المسلمون المقاتلون من الدعم العسكري والمالي والمعنوي للكتلة المناوئة للمعسكر الشيوعي، إنما ستكون بين دول العالم بأسره، ولقد قدمت جماعة طالبان نموذجا لهذا الاتجاه، رغم أن الدعم الذي حصلت عليه للسيطرة على بقية أفغانستان -في البداية- كان بهدف توفير نظام آمن بالبلاد، لكنها عندما وفرت الحماية لمجموعة مقاتلة اشتهرت باسم القاعدة، تلك التي تبنت جريمة تفجير ناطحات السحاب بنيويورك، حينها وجدت العالم كله ضدها، ووجدت أن كل ما تملكه -هي- من سلاح وقوة لا يقوى على مواجهة سيل النيران المتقاذف عليها.

خامسا: إن ما يحتاجه الإسلام في ظل الظروف الراهنة ثلاثة أمور، الأول: هو الاقتصاد القوي الذي يضمن حاجات المواطن الأساسية من مأكل وملبس ومسكن داخل مدينة عصرية مكتملة البنى والخدمات، والثاني: الحكم الرشيد -أو ما يطلق عليه "الحوكمة"- الذي يضع نصب عينيه تحقيق العدالة بين المواطنين، وينظم العلاقات بين النظام التعليمي ومشاريع التنمية بشكل صحيح، ويدير الدولة وفق معايير النزاهة والشفافية ويقلص الفساد في أدنى حدوده، والثالث: الديمقراطية التي تحمي الحريات العامة وتوفر الأمن للأفراد وتضمن مبدأ الاختيار بالانتخاب ومبدأ تداول السلطة بين الأحزاب السياسية، في الإسلام لا يحتاج شعوبا مرهقة ضعيفة سعيها في الحياة اللهاث وراء لقمة العيش، إنما يريد شعوبا تملك من العزة والكرامة ما يجعلها تسعى لمنافسة بقية أمم الأرض، وهذا لا يتأتى إلا بتوفير الحياة الكريمة والعيش الآمن وأجواء من الحرية.

3.5 حاجات الإسلام الفعلية في هذا العصر

أولا: لماذا يحتاج الإسلام إلى اقتصاد قوي؟

منذ أكثر من مائة سنة، عندما كان العالم الإسلامي يرزح تحت نير الاستعمار، عقدت الدول الاستعمارية مؤتمرا بلندن، عرف فيما بعد بمؤتمر كامبل بلتمان، وذلك لاستعراض الأخطار التي يمكن أن تنطلق من تلك المستعمرات، فاستبعدت كل من الهند والشرق الأقصى وإفريقيا والمحيط الأطلسي والهادئ، لبعدها عن أوروبا وانشغالها بمشاكلها الدينية والعنصرية والطائفية، وتم التركيز على المناطق التي تملك روح الممانعة والمقاومة ضد الاستعمار، وبالأخص المناطق العربية من الدولة العثمانية، ورأى المؤتمر أن خطورة الشعب العربي تأتي من الأواصر العديدة التي يملكها، مثل: وحدة التاريخ واللغة والثقافة والهدف والآمال وتزايد السكان، ورأى المؤتمر ضرورة العمل على استمرار التخلف في المنطقة العربية وحرمانها من اكتساب العلوم والمعارف التقنية، وعدم دعمها في هذا المجال، ومحاربة أي اتجاه من هذه الدول لامتلاك العلوم التقنية، وعلى إيجاد التفكك والتجزئة والانقسام وإنشاء دويلات مصطنعة تابعة للدول الأوروبية وخاضعة لسيطرتها، ولذا أكدوا على فصل الجزء الأفريقي من المنطقة العربية عن جزئها الآسيوي، وضرورة إقامة الدولة العازلة Buffer State، عدوّة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية، وهكذا قامت إسرائيل، لقد أدرك المخططون في مؤتمر كامبل إن إبقاء المنطقة العربية والإسلامية في إطار التخلف والفقر كفيل بحبس المسلم في دوامة البحث عن لقمة يومه والعيش الكريم، وعامل أساسي في بث روح الضعف والوهن في الأمة، وهذا ما أثبتته الأيام بعد مائة عام من نجاح مذهل لمقررات مؤتمر كامبل بلتمان، أذ مر المسلم خلال القرن الماضي بسلسلة من التقلبات، فلقد كان يتمتع بروح ممانعة قوية ضد الإستعمار تدفعه للانتفاض ضده وخوض حروب تحرير، وبعدها ضعفت ممانعته ليكتفي بالإعلان عن غضبه وثورته في ساحات الخطابة والتظاهر، ويوم تلاشت ممانعته واعتراه الوهن تحول إلى كائن جلد يضع فوق ظهره كومة بؤس، وتراجعت فيها أولوياته لتتراوح بين اللهاث وراء الحاجات الفسيولوجية القابعة في قاع هرم الاحتياجات، وتوفير الأمان، من

سلامة جسدية وأمن أسري وصحي ووظيفي وتأمين موارد وممتلكات، وإذا ما تطلع إلى مستوى أفضل يقف سقفه عند حد تحقيق الحاجات الاجتماعية، لكنه يظل بمنأي بعيد عن الحاجة للتقدير أو الحاجة لتحقيق الذات، ومرهون الإرادة لدي النظام السياسي الذي يطعمه.

كيف يستطيع الإسلام أن يستحث مرهوني الإرادة لنهضته وعزته؟ إن الإسلام في حاجة إلى شعوب متحررة من الوهن والفقر والجهل، وهذا لا يحققه إلا اقتصاد قوي من داخل النظام الرأسمالي، إذ أن مجرد التفكير بتحقيق اقتصاد خارج الاقتصاد الرأسمالي يفتح أبواب التآمر والتضييق والعزلة وخلق المشاكل، فضلا على ما أثبتته التجارب والممارسات من صعوبة تحقيق مثل هذا الأمر في الظرف الراهن.

ثانيا: لماذا يحتاج الإسلام حكما رشيدا في الدول الإسلامية المعاصرة؟

دأبت أدبيات التنمية على وصف كيفية تصرف المؤسسات العامة في إدارة الموارد العامة وعلاقاتها مع القطاع الخاص وفق معايير النزاهة على أنه حكم رشيد، فقد أعلن صندوق النقد الدولي في عام 1996 أن "تعزيز الحكم الرشيد في جميع الجوانب، بما في ذلك ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، والتصدي للفساد، هي من العناصر الأساسية الذي يمكن أن يزدهر فيها الاقتصاد"، فنجاح أية خطة تنموية وازدهار أي اقتصاد مرهونان بالحكم الرشيد.

وقد ابتليت الدول العربية والإسلامية بأنظمة ترعى الفساد بكل صوره، بدءا من المساس بالمال العام، ومرورا بالعبث بأراضي الدولة، وشراء الذمم ودفع الرشاوى، والاحتكار والمزاحمة التجارية غير المشروعة، وانتهاء بالواسطة والمحسوبية، ومع استمرار نخر هذه الأمراض في هيكل الدولة، صارت الأجهزة الإدارية معطلة للتنمية مما جعل المواطن البسيط الذي يلهث وراء لقمة العيش يئن من تبلد وبطء وبيروقراطية الجهاز الإداري للدولة، وتولد غضب دفين آخذ في الانتفاخ يوما بعد يوم من الحكم الفاسد، انفجر في بعض الدول في وجه حكوماته الباطشة، وينتظر أن ينفجر في أي لحظة في وجه بقية أنظمة الفساد.

إن السعي لبناء اقتصاد قوي لا يتم إلا في أجواء حكم رشيد، ولعل جمهورية سنغافورة نموذجا ناجحا لتطبيق الحكم الرشيد، فرغم أن سنغافورة ليست دولة

مكتملة الديمقراطية، ولا يتمتع شعبها بحريات كاملة، ولا تملك من الثروات الطبيعية والمساحات الزراعية الواسعة ما يجعلها دولة غنية، ولكن استطاع أهلها بحكمهم الرشيد أن يصنعوا اقتصادا قويا يصطف مع أفضل النماذج الاقتصادية في العالم، وآسيا على وجه الخصوص.

إن حاجة الإسلام لحكم رشيد في دول المسلمين يصب بالدرجة الأولى لصالح الاقتصاد، ولصالح الناس الذين يحتاجون -بجانب المعيشة الكريمة- خدمات عامة تصلهم بيسر وكرامة، فالاقتصاد القوي والحكم الرشيد يصنعان شعبا قويا يدرك معنى الكرامة والعزة، وهو ما يحتاجه الإسلام في دعوته.

ثالثا: لماذا يحتاج الإسلام الديمقراطية؟

بعد الضربات المتتابعة والمتلاحقة للإسلاميين خلال العقود الماضية، اكتشفوا أن العدو الأول للدعوة الإسلامية هو الأنظمة الشمولية في العموم، وأن أكثرها قسوة وشراسة تلك التي تجلبها الانقلابات العسكرية، لكنهم كذلك اكتشفوا أن الدعوة الإسلامية تحظى بحرية واسعة وآمانا موثوقا في ظل الأنظمة الغربية الديمقراطية، وكانت إذا ما ضاقت عليهم بلادهم أو ضيّقت عليهم نظموا لقاءاتهم أو اجتماعاتهم أو مؤتمراتهم في تلك البلاد، وإذا ما اضطهدتهم حكوماتهم لجئوا للعيش في تلك البلاد، وتبين لهم أن النظام الديمقراطي هو الضمانة الأكثر وثوقا للدعوة الإسلامية في ظل النظام الدولي المعاصر، لذا فإن سعي الإسلاميين لتثبيت دعائم الديمقراطية في بلدانهم ليس خدمة للناس فحسب، بل حماية للدعوة الإسلامية كذلك.

إن كل الجهد الذي بذله الدعاة طيلة القرن الماضي في إعداد صفوف من الدعاة والمجاهدين، وفي الانتشار بالمدن وبالقرى وبالريف، وفي إنشاء مؤسسات خيرية واجتماعية واقتصادية، وفي النتاج الفكري والثقافي الذي يملأ المكتبة الإسلامية، ما كان ليزول بقرار من حاكم أو حكم قاض في تهمة ملفقة لو كان هناك نظام ديمقراطي يحكم البلاد، فالديمقراطية هي خط الدفاع الأول لكافة الدعوات والأفكار فيما فيها الإسلام، وإذا كان الإسلاميون يظنون أنهم على ثقة من قدرتهم على هزيمة الأفكار الأخرى بالحجة والإقناع في أجواء الحرية، فلا يجب

أن يتخوفوا من منح الآخرين نفس القدر من الحرية التي يطالبون بها، وفي كل الأحوال، لا يوجد داخل النظام الدولي القائم فرجة للإسلام ينطلق منها بحرية وأمان إلا في تلك الدول التي تتخذ الديمقراطية نهجا لحكمها، وإذا كانت القاعدة الفقهية تقول "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" فإن الديمقراطية تصبح واجبا شرعيا على المسلمين إذا تعذر حماية الدعوة الإسلامية بغيرها.

غير أن سعي الإسلاميين للديمقراطية يجب أن يتم لذاتها، وليس بهدف استخدامها لاكتساب سلطة للإسلام، أي لا يكون اكتسابها وسيلة لأسلمة الدولة رغما عن الأقلية البرلمانية، إذ بمجرد ما تكتشف القوى الوطنية الأخرى والجهات الأجنبية ذلك، تنقلب الساحة السياسية إلى معركة لاسترجاع الديمقراطية من الإسلاميين، وإقصائهم إلى درجة قد تصل إلى سحب غطاء الأمان والحرية عن الدعوة الإسلامية.

إن وصول الإسلاميين لسدة الحكم من خلال الديمقراطية يجب أن يكرس لحاجات الإسلام الحقيقية، لبناء أمة ذات اقتصاد قوي، ومن خلال حكم رشيد، وفي ظل نهج ديمقراطي، وهذه أهداف لا يختلف عليها أحد من أفراد الوطن الواحد.

4.5 نموذج الحكم المقترح

بناء على كل ما تقدم، من عرض لنموذج الدولة الإسلامية في دار الإسلام، ونقاش للمحاولات الثلاث التي قدمت نماذجها لخدمة الإسلام من خلال تولي سلطة الحكم في الدولة الحديثة، واستعراض لطبيعة النظام الدولي الراهن ومساحات السماح الممكنة لخدمة الإسلام فيه، فإنه يمكننا عرض نموذج مقترح لحكم الإسلاميين الدولة الحديثة في ظل النظام الدولي الراهن، كالتالي:

أولا: **نمط الدولة**: يلتزم الإسلاميون بنمط الدولة الحديثة، وبالأخص ما يطلق عليه في الأوساط السياسية الدولية المعاصرة ب "الدول الإسلامية" التي لها عضوية بالمؤتمر الإسلامي، وهي دولة نمطية حديثة ذات سيادة، تسودها مظاهر الإسلام وتسود غالبية سكانها ثقافة الإسلام، والحد الأدنى من هذه المظاهر والثقافة هو وجود المساجد، والصلاة فيها، ورعاية الوقف الإسلامي، والتعطيل يوم الجمعة، والاحتفاء برمضان، والاحتفال بالعيدين، والتقيد بأحكام المواريث الشرعية

والأحوال الشخصية، والتزام الختان للمواليد الذكور، وإتباع شعائر الدفن للموتى، غير أن غالبية الدول الإسلامية لا تكتفي بهذا الحد الضئيل، بل تنص في دستورها على أن الإسلام دين الدولة الرسمي، وتشير إلى تعاليم الإسلام بصيغة من الصيغ كمصدر للتشريع، كما تجعل رعاية المساجد وإدارة الوقف الإسلامي ضمن مسؤولية الحكومة، وتضمن مناهج التربية والتعليم لديها بمادة للدين الإسلامي تقدم فيه قدرا من الثقافة الإسلامية، وترعى معاهد دينية لتخريج الأئمة والوعاظ وعلماء الدين والقضاة الشرعيين، وبعض منها جعل الجمع الاختياري للزكاة والصدقات من مسؤوليات الدولة، ومنهم من عدّل تشريعاته المالية للسماح بقيام بنوك ومؤسسات استثمار لاربوية، فرغم الأصل العلماني الذي قامت عليه الدولة النمطية المعاصرة إلا أنها وضعت اعتبارا كبيرا لدين الغالبية بالمجتمع، بما لا يؤثر أو يغير من حقوق وواجبات المواطنة لدي كل المواطنين.

وعليه، فإن نموذج حكم الإسلاميين للدولة المعاصرة يجب إلا يخرج عن طبيعة الدولة المعاصرة، ولا يتجاوز أصلها العلماني فيما يخص المواطنة، ولا يسعى لتغييره بأي حال من الأحوال، ولكنه يجب إلا يقل عن الحد الأدنى المتبع في الدول الإسلامية من التبني الرسمي لثقافة الإسلام بالمجتمع.

ثانيا: **نظام الحكم**: يلتزم الإسلاميون بنظام الحكم الديمقراطي، ينتخب فيه الشعب ممثليه عن طريق الاقتراع، وتشكل فيه الأغلبية المنتخبة الحكومة، هذه الأغلبية تمثل أطياف المجتمع وليست عرقية أو إثنية أو دينية، وتصون فيه الحكومة حقوق المعارضة، والحريات العامة كحرية التعبير وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة، وتعمل هذه الحكومة على تكريس دولة القانون والمؤسسات الدستورية التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة، وتضمن الحفاظ على مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما ترسخ مبدأ المرجعية الدستورية لحل الخلافات بين السلطات الثلاث، أو أحد السلطات والمواطنين، ويجب ألا يقبل الإسلاميون الوصول إلى سدة الحكم إلا من خلال صناديق الاقتراع، بحيث لا يعتبر أي نموذج يصل فيه الإسلاميون الحكم بغير ذلك مشروعا لديهم.

ثالثا: **الممارسة السياسية**: يعلن الإسلاميون برنامجهم الانتخابي الذين يسعون لتنفيذه في حال الفوز بالأغلبية، ويتضمن هذا برنامجا زمنيا للنهوض

بالاقتصاد الوطني وتنمية الثروة البشرية وتلبية احتياجات المواطنين من خلال مشاريع ومقترحات لمصادر التمويل، كما يتضمن مقترحاتهم في دعم مؤسسات المجتمع المدني ودورها في صناعة القرار، وفي حالة فوزهم يجب أن يبددوا شكوك الآخرين المتعلقة باحترامهم لمبدأ المواطنة، ذلك بإشراك الأكفاء من المواطنين من الإناث أو ذوي الديانات والمذاهب والطوائف والأعراق الأخرى في تنفيذ برنامجهم، فطالما أن الغاية التي يسعى لها الإسلاميون من السلطة هي غاية غيرهم من المواطنين، وهي التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد والديمقراطية، فلا مكان إذن للمخاوف أو التردد.

ويتعامل الإسلاميون مع مكونات الدولة المتعارضة مع مبادئ الإسلام والشريعة بالقبول والرعاية، فهم إسلاميون يديرون دولة علمانية كما يقول اردوغان، وليس إسلاميون يريدون إلغاء العلمانية، فهم لن يلغوا مبادئ الاقتصاد الرأسمالي ليستبدلوه بمبادئ الاقتصاد الإسلامي، ولن يغيروا السياسة النقدية ويلغوا هيمنة الدولار واليورو والجنيه الإسترليني، كما أنهم لن يبدلوا النظام المعرفي ويستبدلون المناهج الدراسية والأكاديمية بمناهج أخرى، ولن يمنعوا السياحة بمفاهيمها الغربية، ولن يحظروا الفنون والثقافة والسينما والمسرح والموسيقى والغناء وغيرها مما قد يتصادم مع برنامجهم الأخلاقي، فهذه الأنشطة المحلية كلها تنتمي لمنظومات دولية ضمن النظام العالمي، إنما يستطيع الإسلاميون إفساح الطريق لتكوين نماذج لا تتعارض مع مبادئ الإسلام والشريعة في موازاة تلك الأنشطة، فبإمكانهم إيجاد بنوك وشركات استثمارية ومصادر تمويل لاربوية بجانب مصادر التمويل التقليدية، وبإمكانهم اللجوء إلى الذهب والفضة بجانب العملات الأجنبية كغطاء للعملة المحلية، وبإمكانهم مع التزامهم بالنظام المعرفي القائم تشجيع نقده وإظهار عيوبه والدعوة لمراجعته وتطويره، كما يمكنهم إيجاد السياحة العائلية البديلة بجانب السياحة ذات المفهوم الغربي، وتقديم إنتاج ثقافي وفني ذي بعد قيمي وأخلاقي ينافس الإنتاج الراهن، فلقد أنتجت إيران الإسلامية أفلاما سينمائية ذات بعد قيمي وأخلاقي حازت على جوائز عالمية لم تحز عليها السينما المصرية العريقة ذات التاريخ المديد.

أما فيما يخص البرنامج الأخلاقي الذي يشكل اهتماما كبيرا لدى الإسلاميين، فعليهم تنفيذه من خلال مؤسسات الدعوة الإسلامية الخاضعة لتنظيمات المجتمع

المدني، ففي ظل هذا النموذج من الحكم، يجب ألا تستخدم قوة السلطة لتحقيق مكاسب للإسلام، فالإسلام يحقق مكاسبه بالدعوة والموعظة والحسنة والإقناع، ولا يحتاج اللجوء لتحويل مطالبه إلى تشريعات وقوانين إلا في الحدود الضيقة التي تسعها الدولة المعاصرة، وإذا ما أستدعى الأمر تحويل مطلب إسلامي شرعي إلى تشريع أو قانون، فلا يتم ذلك من خلال الأغلبية البرلمانية، إذ أن الأغلبية غير ثابتة على مدار الدورات التشريعية، وبمجرد ما تنقلب الأقلية إلى أغلبية فإنها ستلغي ما أقرته الأغلبية السابقة، إنما يفضل أن تتم مثل هذه الأمور بالتوافق مع الكتل البرلمانية الكبيرة، حتى يكتسب هذا المطلب قبولا سياسيا ولا يكون عرضة لاستهداف الرافضين.

رابعا: السياسة الخارجية

تلتزم الدولة في ظل حكم الإسلاميين بالمواثيق والمعاهدات والقوانين الدولية، وتعمل في إطار هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها، وتلتزم بقراراتها وتعمل على تنفيذها، كما تحترم الدولة المعاهدات والاتفاقيات التي تم توقيعها في ظل حكومات سابقة ما لم تكن مجحفة بحق شعبها، وفي مثل هذه الحالة تتبع الطرق القانونية والدولية لتعديل مثل هذا الإجحاف.

كما يولي الإسلاميون -في ظل حكمهم- العلاقات مع الدول الإسلامية أهمية خاصة، سعيا للتعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي، أسوة بما تفعله الأمم المسيحية الغربية في تجربة الاتحاد الأوروبي، ويسعون لتفعيل دور المؤتمر الإسلامي وتطويره لكي يكون مؤثرا في القرار الدولي.

ومع التأكيد على التزام الدولة -تحت حكم الإسلاميين- بمبدأ احترام سيادة الدول الأخرى، وعدم التدخل بشؤون رعاياهم، إلا أنها ستستخدم كل ما تتيحه المواثيق والقوانين الدولية لحماية الأقليات التي تتعرض للاضطهاد أو الإبادة أو هضم الحقوق في كثير من المناطق في العالم، وبالأخص الأقليات المسلمة بالخارج، وستقوم بدفع الهيئات الدولية للقيام بدورها المطلوب، سواء في مجال الإغاثة أو حماية التراث أو القصاص أو غيره.

تم بحمد الله

الكويت في 2012/9/25